انخفاض سعر صرف الدولار أبرز تحديات الاقتصاد الوطني

محللون: التحوط من الوقوع في أزمات مفاجئة يحافظ على قوة الاقتصاد السعودي

حبيب الله تركستاني

تركي فدعق

خالد الحارثي

أكد مختصون ان وضع الاقتصاد السعودي قوي ومتين، وان معدل النمو المتوقع يتجاوز 5 في المئة خلال هذا العام، مشيرين الى ان الوضع يحلول عام 2015 سيكون ايجابيا مع استبعاد السيناريو السلبي.

في البداية قال المحلل المالي تركي فدعق: الوضع الحالي يرجح ان يكون السيناريو ايجابيا، وهذا يقتضي ان تزيد الايرادات الحكومية التي يأتي معظمها من النفط بحكم ان الاقتصاد السعودي ريعي، وذلك يقتضي ان ترتفع اسعار النفط لأسباب اقتصادية او سياسية، وان لا يكون هناك انخفاض اكبر في سعر صرف الدولار لان ذلك يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن ربط سعر الصرف بالدولار، ومن المهم تنويع محفظة الاستثمارات الحكومية العالمية التي يستثمر 70 في المئة منها في سندات حكومية امريكية تعطي عوائد ضئيلة مقارنة بالاستثمارات المباشرة في الأسواق العالمية.

واضاف ان السيناريو السلبي يتمثل في انخفاض الايرادات الحكومية الناتجة عن مبيعات النفط، وهذا امر مستبعد في المستقبل المنظور، لكن انخفاض سعر صرف الدولار متوقع، خصوصا بعد تفعيل برنامج التيسير الكمي الثالث من قبل البنك الفيدرالي الامريكي مطلع سبتمبر الماضي، مما سيضغط على اسعار جميع الواردات من الدول غير المرتبطة بالدولار مما يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية المستوردة وبالتالي نحن معرضون لارتفاع في اسعار السلع الاساسية العالمية والسلع التي يتم استيرادها من تلك الدول. وفي حال ثبات الاستثمارات الحكومية العالمية في السندات الامريكية فمن المتوقع ان تكون عائداتها متدنية بشكل اكبر من الخيارات الاستثمارية الأخرى.

وتابع: هذا الأمر من المفترض ان يحفز صناع السياسات المالية والنقدية الحكومية لاتباع سياسات استثمارية اخرى تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية وتزيد عوائد الاستثمارات الحكومية العالمية.

وتوقع فدعق ان تتمكن الحكومة من اقراض المشاريع البتروكيماوية خلال السنوات الثلاث القادمة، لكن ازمة السكن لن تحل عن طريق ضخ الاموال وانما عن طريق تغيير السياسات الحكومية في جانب العرض.

واضاف: هناك طاقة استيعابية لكل اقتصاد اذا زاد حجم ضخ الاموال عنها قد يؤدي لضغوط تضخمية، لكن مشاريع البنية التحتية والمشاريع التي تنعكس على حياة المواطنين بشكل عام تكون فوائدها اكبر من حيث تحسين وتجويد مستوى المعيشة للمواطنين.

من جهته، قال أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حبيب الله تركستاني: الاقتصاد السعودي جزء من الاقتصاد العالمي ومن الطبيعي انه يتعرض لنفس التحديات الدولية، لذا يجب التحوط من الوقوع في ازمات مالية مفاجئة، فالتجارب السابقة اثبتت ان الاقتصاد السعودي تجاوز الأزمة العالمية فيما لا تزال امريكا واوروبا تعاني منها، والتوجه المالي الحالي يتركز في الموارد المالية التي تساعد الاقتصاد على عدم التاثر باي هزات عالمية جديدة، ولا ننكر وجود تاثيرات على الاقتصاد السعودي مثل ارتفاع اسعار السلع الغذائية، لكن قوة الوضع المالي ساعدت في عدم انعكاسها بشكل كبير على دوران الحركة الاقتصادية.

وأكد تركستاني ان فرص نمو الاقتصاد السعودي متاحة في اكثر من مجال، لكنها تتطلب التخطيط بالقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل، بما يؤدي إلى تحريك الاقتصاد حتى 2015 وما بعد ذلك.

ورأى ان نجاح اي دولة في اقتصادياتها يقاس دائما بقدرتها على مواجهة التحديات، ومن المهم ان تكون الدورة الاقتصادية سريعة، من خلال استمرار الدولة والقطاع الخاص في ضخ مشاريع تنموية جديدة في كل عام.

من جانبه، اكد المستشار الاقتصادي الدكتور خالد الحارثي ان تنمية سيولة الاقتصاد السعودي بحاجة لتخفيض الدين العام والاستفادة من الاحتياطي في صناديق الأجيال القادمة لأنها صمام الأمان التي تمنع حدوث هزة للاقتصاد السعودي.

وافاد ان التحدي الأهم الذي يواجه الاقتصاد السعودي هو إيجاد مورد تنموي بجانب منتج النفط، لأن موارده إذا لم تنضبط ستنخفض مع مرور الوقت، وإذا نجحت الخطط الاقتصادية في إيجاد مورد آخر، فهذا يوفر فرص وظائف بعدد معقول يخفف من عبء البطالة، بالإضافة لزيادة الحركة التجارية والمحلية، والتحدي الأكبر أهمية يتعلق بتغيير النمطية التي ينظر المجتمع لها تجاه العمل المهني.

واضاف: لا بد من تفعيل قرارات عمل المرأة بسرعة أكبر لأن عملها بجانب رب الأسرة اصبح ضرورة اقتصادية في ظل تنامي ارتفاع اسعار السكن والغذاء والتعليم والعلاج، كما يجب فتح المجالات الاستثمارية الجديدة وتعديل الأنظمة القديمة لجذب الاستثمار الأجنبي، لأنه في المستقبل القريب لن يعتبر الاعتماد على اقتصاد الأسهم والعقار تنمية حقيقية للقدرات الذاتية.

نظمتها الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين بالجامعة

«بيتك» رعى ندوة العجيري «تاريخ التعليم في الكويت»

بيتك، يكرم د.صالح العجيري

كرم بيت التمويل الكويتي «بيتك» العالم الفلكي الدكتور صالح العجيري على هامش الندوة التي تم تنظيمها من قبل الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين في كلية الهندسة بجامعة الكويت برعاية «بيتك» تحت عنوان «تاريخ التعليم في الكويت» والتي حضرها عدد من الأكاديميين وطلبة الكلية.

وأشاد د.العجيري بتكريم «بيتك» ومبادرته في دعم الندوة التي استفاد منها أبناء الجيل الحالي حيث ناقش معهم المقارنة بين التعليم في الماضي والحاضر ووجه لهم مجموعة من النصائح التي تمكنهم من الاستمرار في النجاح بحياتهم العلمية والعملية.

وتناول د.العجيري خلال الندوة مسيرة حياته كطالب حيث تلقى تعليمه في الكتاتيب ثم انتقل إلى المدرسة المباركية عام 1937م وبدأت مسيرة حياة العجيري الفلكية كهواية عندما كان في الثانية عشرة من عمره عندما أرسله والده إلى البادية عام 1933م في بداية حياته وكانت مرحلة التخصص والاحتراف عام 1946م وحتى يومنا هذا، ومن الأسباب التي دفعته إلى دراسة علوم الفلك هي الظواهر الطبيعية التي دفعته للبحث في أسرار الطبيعة والكون.

وساهم العجيري من خلال إنشاء مرصده الفلكي في 1986م في تثقيف جيل جديد من الباحثين والمهتمين في علم الفلك مما كان له الأثر المباشر في نهضة الأجهزة العاملة في مجال الأرصاد الجوية والتي ترتبط بقطاعات أساسية في الدولة كالطيران المدني، وكان هذا المرصد قد تم تأسيسه من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والنادي العلمي الكويتي.

وترجع أهمية مرصد العجيري لوجوده في موقع خاص وأن الموقع الجغرافي قريب من مدار السرطان وكون المرصد في مقر النادي العلمي فهذا يشجع الطلاب والهواة والمتخصصين على الاستفادة المستمرة منه دون عناء، كما أن وجود هذا المرصد يعيد إحياء التراث العربي الإسلامي في مظاهر العلوم الفلكية.

ميركل: أوروبا بحاجة لمزيد من التدخل في الميزانيات الوطنية

انجيلا ميركل

قالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل امس إن اوروبا بحاجة لحقوق تدخل واضحة في حال مخالفة ميزانيات الدول قواعد الاتحاد الأوروبي.

وقالت ميركل في مجلس النواب «البوندستاج»: «حققنا تقدما جيدا فيما يخص تعزيز الانضباط المالي من خلال الميثاق المالي لكننا نرى -وانا اتحدث باسم الحكومة الالمانية كاملة في هذا الشان- ان بامكاننا التقدم خطوة اخرى بمنح اوروبا حقوقا حقيقية للتدخل في الميزانيات الوطنية».

واضافت ان مقترحا قدمه وزير المالية الالماني فولفجانج شويبله لانشاء مفوضية اوروبية للعملة يمثل «طريقا ممكنا للتقدم وان تعزيز الحقوق الأوروبية ينبغي ان يصاحبه وجود برلمان أوروبي قوي».

ودعت ميركل لانشاء صندوق اوروبي للاستثمار في مشروعات معينة في الدول الأعضاء وقالت إن من الممكن تمويله من خلال ضريبة على المعاملات المالية.

وزير المالية المصري: عجز الموازنة 50 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي

قال وزير المالية المصري امس ان عجز الموازنة بلغ 50 مليار جنيه خلال الربع الاول من السنة المالية 2012-2013.

واضاف ممتاز السعيد وزير المالية في اتصال هاتفي مع رويترز «عجز الموازنة 50 مليار جنيه خلال الربع الاول مقابل نحو 37 مليار جنيه خلال الربع المقابل».

وفي السنة المالية الماضية 2011-2012 بلغ اجمالي عجز الموازنة 170 مليار جنيه توازي 11 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتضرر اقتصاد مصر لأكثر من عام ونصف العام جراء اضطرابات سياسية بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك العام الماضي ومازال المستثمرون عازفين عن سوق كانت مفضلة لديهم في السنوات السابقة.

وبسؤاله عن أسباب العجز وهل عدم تطبيق إعادة هيكلة دعم الطاقة حتى الآن هو السبب الرئيسي قال «هو أحد الأسباب. هناك أسباب أخرى للعجز». ولم يخض الوزير المصري في تفاصيل أكثر عن بنود العجز.

وكان وزير البترول المصري أكد لرويترز في الثالث من اكتوبر الحالي انه إذا لم تتم إعادة هيكلة منظومة دعم المواد البترولية في مصر باسرع ما يمكن فستواجه البلاد أزمة اقتصادية بعد أن يبلغ الدعم نحو 28 مليار جنيه خلال الربع الاول ومن المتوقع ان يتجاوز 120 مليار جنيه بنهاية 2012-2013. وتعتبر مسالة ترشيد الدعم الذي يمثل نحو ربع الإنفاق الحكومي حاسمة لحصول مصر على قرض عاجل بقيمة 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لمساعدتها في سد العجز المتفاقم في الموازنة.

الماضي: «سابك» تتمتع بأداء تشغيلي قوي

شعار سابك

أكد المهندس محمد بن حمد الماضي نائب رئيس مجلس إدارة «سابك» الرئيس التنفيذي، قوة مركز «سابك» المالي، مشيراً إلى أن الشركة تواصل تحسين الأداء التشغيلي لمصانعها، وتطبق أساليب ترشيد تكاليف عملياتها التشغيلية، وبفضل تنوع حقيبة منتجاتها وتنوع أسواقها، فإن لدى «سابك» القدرة على تسويق منتجاتها في مختلف أنحاء العالم.

جاء ذلك بمناسبة إعلان «سابك» لنتائجها المالية الموحدة للربع الثالث عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2012م، حيث بلغ صافي الربح خلال الربع الثالث 6.31 مليارات ريال، مقابل 8.19 مليارات ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بانخفاض قدره 23 في المئة. ومقابل 5.30 مليارات ريال للربع السابق وذلك بارتفاع قدره 19 في المئة. وقد بلغ صافي الربح خلال تسعة أشهر 18.89 مليار ريال، مقابل 23.98 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بانخفاض قدره 21 في المئة. وأوضح المهندس الماضي أن سبب انخفاض أرباح الربع الثالث من عام 2012م مقارنة بالربع الثالث من عام 2011م، يعود إلى انخفاض الأسعار، ويعود سبب انخفاض أرباح فترة التسعة أشهر من عام 2012 م مقارنة بفترة التسعة أشهر من عام 2011م، إلى انخفاض الأسعار بالرغم من زيادة الكميات المنتجة والمباعة. كما يعود سبب ارتفاع أرباح الربع الثالث لعام 2012م مقارنة بالربع السابق نتيجة تحسن الأداء التشغيلي الذي أسهم في زيادة الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات الأخرى، نتيجة عائد ترخيص تقنية البولي كاربونيت من شركة سابك للبلاستيكيات المبتكرة، لمشروع تيانجن المشترك بين «سابك» وشركة سابنوبيك الصينية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «سابك» انه على الرغم من الظروف غير الصحية للاقتصاد العالمي، استطاعت الشركة تحسين الأداء ومعدلات التشغيل، ما أسهم في تخفيف آثار التقلبات الاقتصادية، التي أثرت على أداء ونتائج قطاع البتروكيماويات.

وحول نهج «سابك» في مواجهة الظروف العالمية وما تشهده من تحديات متزايدة، أشار الماضي: «تواصل الشركة ترشيد تكاليف التشغيل، وتقديم منتجات جديدة عبر سلسلة منتجاتنا المبتكرة، بفضل جهود مراكز التقنية والابتكار التابعة لنا حول العالم. وإننا على ثقة من أن «سابك» بامتدادها العالمي مستعدة وقادرة على التصدي للتحديات والتوجهات العالمية، ومواصلة تقديم عوائد عالية لمساهميها».

انخفاض العجز التجاري الإسباني 23 في المئة

مدريد - «كونا»: بلغ العجز التجاري الاسباني 23.4 مليار يورو في شهر اغسطس الماضي محققا انخفاضا قدره 23.3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليواصل بذلك مسيرة التحسن التي كان بداها في عام 2011.

وقال بيان لوزارة الاقتصاد والتنافسية الاسبانية امس ان صادرات المنتجات الاسبانية بلغت نحو 146.2 مليار يورو في الفترة بين يناير واغسطس الماضيين ما يمثل ارتفاعا بنسبة 4.1 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي في الوقت الذي انخفضت الواردات بنسبة 0.8 في المئة الى 169.6 مليار يورو.

واضاف البيان ان كافة الصادرات الاسبانية الاساسية الى الخارج حققت نموا ملحوظا خلال الفترة الماضية باستثناء صادرات السيارات ومكوناتها التي شهدت انخفاضا قدره 8.7 في المئة خلال الفترة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واوضح ان الصادرات الى الاتحاد الاوروبي والتي تشكل 63 في المئة من اجمالي الصادرات انخفضت بنسبة 0.6 في المئة خلال الاشهر الثمانية الاولى من العام الحالي فيما انخفضت الصادرات الى منطقة اليورو بمعدل 1.1 في المئة.

وعلى النقيض من ذلك ارتفعت الصادرات الاسبانية الى الدول الافريقية بمعدل 29.1 في المئة والى اسيا بمعدل 17.3 في المئة والى امريكا اللاتينية بمعدل 15.3 في المئة والى الشرق الاوسط بنسبة 13.8 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

نمو مبيعات «هيونداي» و«كيا» 3.7 في المئة

شهدت مبيعات شركتي «هيونداي» و«كيا» الكوريتين الجنوبيتين نموا ثابتا في أوروبا في سبتمبر الفائت رغم تقلص الطلب في خضم الأزمة المالية، حيث زادت مبيعاتهما 3.7 في المئة على أساس سنوي.

ونقلت وكالة انباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن بيانات للشركتين امس، انهما باعتا 73 الف وحدة في سبتمبر في 27 دولة اوروبية، بزيادة 3.7 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت حصة الشركتين في السوق 0.9 في المئة إلى 6.6 في المئة في الشهر الماضي. وقالت البيانات إنه بالنسبة للاشهر التسعة الأولى من العام الجاري، فإن مبيعات شركات صناعة السيارات في كوريا الجنوبية قفزت بنسبة 13.8 في المئة على أساس سنوي إلى 5680 الف سيارة. وارتفعت هيونداي وكيا إلى المركز الـ8 في العام الماضي مع بيع 692500 وحدة، متجاوزتين شركة «تويوتا» اليابانية.

الإمارات: 499 مليار درهم إيرادات غير نفطية

نمت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 10.5 في المئة لتصل الى 499 مليار درهم مقارنة مع 451.5 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق، بحسب بيانات إحصائية أولية للهيئة الاتحادية للجمارك. وقالت الهيئة الاتحادية للجمارك في بيان صحافي أمس إن بند الصادرات ارتفع بنسبة 40 في المئة في النصف الأول ليصل الى 77 مليار درهم، مقابل 55 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق، بزيادة 22 مليار درهم.

دبي: ترسية عقود إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 13 ميغاواط

نموذج تصميم مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية

وافق المجلس الأعلى للطاقة في دبي على انشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 13 ميجاواط تعمل بتقنية الألواح الشمسية كأول مشروع في مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية وربطها بشبكة هيئة كهرباء ومياه دبي. وفي هذا الإطار قامت هيئة كهرباء ومياه دبي بترسية العقود الخاصة بإنشاء المرحلة الأولى من المشروع ومحطة التحويل التي تربطها بالشبكة على شركة فرست سولار، وذلك بعد تقييم العروض الستة التي تلقتها الهيئة من كبار المقاولين المتخصصين في تنفيذ مشاريع محطات الطاقة الشمسية، استجابة للمناقصة التي طرحتها بتاريخ 26 يونيو 2012 لإنشاء المحطة، على أن يتم الانتهاء من المشروع في أكتوبر 2013.

وقال سعيد محمد الطاير نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي «يعد إنشاء هذه المحطة التي تعمل بتقنية الألواح الضوئية خطوة مهمة نحو تنفيذ استراتيجية تنويع الطاقة في إمارة دبي والتي قام بوضعها المجلس الأعلى للطاقة، حيث من المزمع أن تصبح الطاقة الشمسية وفقا لهذه الاستراتيجية جزءا من محفظة الطاقة في الإمارة. وترتكز هذه الاستراتيجية على توفير احتياجات دبي المتزايدة من الطاقة، كما تهدف إلى ضمان أمن إمداد الطاقة في الإمارة».

وأضاف: وسيتم تنفيذ المشروع بتكلفة وقدرها 124 مليون درهم، تتضمن أعمال إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 13 ميجاواط، ومحطة تحويل كهرباء جهد 33 كيلو فولت وربطها بشبكة كهرباء الهيئة.

وسيتم إنشاء المحطة كمشروع شراكة حيث ستتقاسم الجهات الأعضاء في المجلس الأعلى للطاقة بدبي وهي هيئة كهرباء ومياه دبي، وشركة دبي للألمنيوم، وشركة بترول الإمارات الوطنية، وهيئة دبي للتجهيزات، ومؤسسة دبي للبترول، ولجنة دبي للطاقة النووية، وبلدية دبي الاستثمارات والملكية في هذا المشروع.

وأعرب الطاير عن رضاه عن عدد العروض التي تلقتها الهيئة من عدة جهات عالمية تعمل في هذا المجال الحيوي، مما يعكس ثقة واهتمام المستثمرين في الاستثمار في مثل هذه المشروعات الضخمة التي تتبناها وترعاها حكومة دبي.

الجدير بالذكر انه ومنذ الإعلان عن مشروع مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، يحظى المشروع باهتمام كبير من قطاع الأعمال والطاقة، حيث سيتم تنفيذ مشاريع لانشاء محطات طاقة شمسية، إضافة للمشروع الأول في المجمع لتصل السعة الانتاجية عند انجاز المشروع بكامل مراحله الى 1000 ميجاواط.

ومع وجود الأطر التنظيمية والتشريعية القائمة في دبي والتي تسمح بمشاركة القطاع الخاص في مشاريع انتاج الطاقة في إمارة دبي فقد أبدى العديد من المطورين العالميين رغبتهم بالاستثمار في تطوير وتنفيذ مشاريع المجمع.

ويشار إلى أن مشروع مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية تم اطلاقه مطلع العام الحالي، وذلك ضمن استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030 الرامية إلى تحقيق التنوع في مصادر الطاقة والتي تهدف إلى إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بنسبة 1 في المئة من الطاقة المتجددة في الإمارة من إجمالي احتياجات دبي من الطاقة بحلول عام 2020، و5 في المئة بحلول عام 2030.